Global Islamic Economics Magazine
مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

GIEM
2026

163

الغشّ المحاسبيّ

الغش المحاسبي: لعبة الصغار والكبار

Volume No. 163, JANUARY 2026 - RJAB 1447

الغش المحاسبي: لعبة الصغار والكبار

د. سامر مظهر قنطقجي
رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

الغش أو الخداع أو الاحتيال، كلمات مآلها واحد، إن مارسها الأولاد الصغار، عبّر ذلك عن شيء من الذكاء الممزوج بالدهاء، وإن فعلها الكبار كان خداعًا واحتيالاً غير مقبول.

ويكون الغش بالتبادل عند البيع والشراء، ويكون في الزواج، ويكون في الصداقة، كما يكون في أشياء أخرى، والغاشّ يهدف من غشه إلى كسب ما لا يستحقه من الطرف الآخر باستخدام الكذب والتخفية والتدليس وكل ما هو بعيد عن الأخلاق الحسنة.

توقفت أدبيات منظمة التجارة العالمية كثيراً عند الغش التجاري، فهو يحصل بين الأفراد كما يحصل بين المؤسسات، وبين الدول أيضًا. ومن أصناف الغش التجاري؛ الغش المحاسبي، وقد ذمّ رسول الله صلى الله عليه وسلم الغش بكل أنواعه، كما أخرج الغاشّ من صنف الأمة، فقال: (**مَن غشَّنا فليسَ مِنّا**)، وفي رواية: (**ليسَ مِنا مَن غشَّنا**).

وبينما يقع الغش التجاري في الأسواق، فإن الغش المحاسبي يقع في المكاتب الخلفية؛ أي مكاتب المحاسبة عند الأفراد والشركات والدول، ويصعب على غير المختص متابعته؛ لأن من يمارسه خبراء يقبعون في الإدارات العليا وفي المكاتب الخلفية، عن قصد وسابق إصرار.

والغش ليس حديث العهد؛ فقد روى القرآن الكريم فِعل قوم شعيب عليه السلام، الذين كانوا يطففون الميزان، ويتلاعبون بالمكيال. وتطفيف الوزن، هو لبُّ عمل المحاسب؛ لأنه وزّان يتدخل بنهاية كل فترة مالية للتقدير لأجل القياس، والقياس يجب أن يكون موضوعيًا غير متحيّز، ومن ذلك التزامه بالمعايير المحاسبية المقبولة عمومًا.

أساليب الغش المحاسبي

يعتمد مبدأ العدالة المحاسبية على تحقيق العدالة بين الفترات المحاسبية، بحيث تأخذ كل فترة ما يخصها من إيرادات ونفقات، وبتطبيق مبدأ المقابلة يتحقق القياس المحاسبي الذي ينجم عنه الربح أو الخسارة، ولأجل ذلك قد يتم تخصيص بعض الحسابات المتعلقة بين الفترتين بحسابات نظامية متقابلة أو بتشكيل مخصصات محاسبية تحقق الاستقلالية المناسبة بين الفترتين.

وبما أن الملاك سواء أكانوا أفراداً أم شركات، يرغبون بالحصول على أرباحهم بنهاية الفترة – وكذلك تفعل أسواق المال لتحديد حركة سعر السهم –، فإن المحاسبين مضطرون لإجراء قياسات محاسبية تتعلق بقياس المخزون ومقدار اهتلاك الأصول الثابتة، وقياس بعض المخصصات كالديون مثلاً ببيان جيّدها من رديئها. وهذه القياسات تختلف قواعدها باختلاف المدارس المحاسبية. وقد جاءت المعايير المحاسبية لإرساء طرق قياس موضوعية بشكل دوري، فإن رغب المحاسبون بتغيير تطبيق تلك الطرق بين الدورات المحاسبية فيجب عليهم الإفصاح عن ذلك وبيان الفروق الناجمة عن التغيير المتبنى، لترك الفسحة لأصحاب المصلحة وللأسواق، بتقدير أهمية ذلك وفق رأيهم وقناعاتهم.

وتلجأ الإدارات عادة إلى أسلوبين لتنفيذ الغش المحاسبي، فإما أن تُحسّن صافي أرباحها: الحالية، أو المستقبلية. فكيف يكون ذلك؟

(١) تحسين صافي الأرباح الحالية:

يلجأ بعض المحاسبين إلى تضخيم أرباح الفترة بتضخيم إيراداتها، أو تخفيض مصروفاتها، تحقيقًا لأغراض ماكرة تهم بعض أصحاب المصلحة، كالإدارة التنفيذية مثلاً التي ترغب بإخفاء جزء من النتائج لأغراض انتخابات مجلس الإدارة أو للحصول على مكافآت أكبر أو لحرمان البعض من هذه المكافآت، وقد تكون للضغط على بعض الشركاء أو المساهمين للإنسحاب أو للموافقة على قرارات تهم بعضهم، من خلال إيهامهم بزيادة الأرباح الحالية أو المستقبلية أو لإيهامهم بانخفاضها.

تؤدي هذه الأساليب إلى تضمين إيرادات الفترة الحالية أرباحًا تخص فترات لاحقة؛ حيث الأصل إثباتها في فترات لاحقة؛ بهدف تضخيم أرباح الفترة؛ فالإدارات التي تقوم باتباع هذا الأسلوب تراهن على تحسّن الأرباح المستقبلية، فإن لم يحصل ذلك، فستستمر بالتلاعب بحجم الأرباح خلال الفترات المختلفة حتى يحصل المراد بصورة طبيعية في المستقبل، وقد يحصل ما لا يحسُن عقباه.

ومثال ذلك:

- ما فعلته **توشيبا**[1] التي اعترفت بنهاية الربع الثالث عام ٢٠١٥ عن تضخيمها لأرباحها بنحو ١.٢٢ مليار دولار (ما يعادل ١٥٥ مليار ين) لسبع سنوات متتالية؛ مما أدى إلى تكبدها خسائر بعد الفضيحة، فأطاحت بقادتها. والخسائر البالغة ٣٧.٨ مليار (ين) ياباني (٣١٨ مليون دولار) تقابلها أرباح محققة في العام السابق قدرها مليار (ين)؛ أي أنها حولت وضعها من (خاسر إلى رابح) بطريق الغش. وتبين أن الإدارة التنفيذية ضغطت على المحاسبين لتأجيل تسجيل بعض الأعباء، وأخفت جزءا من أعبائها المالية وتلاعبت بقيمة الاهتلاك لإظهار نتائجها المالية بأفضل مما هي عليه.
- والشيء نفسه تقوم به الآن، بعض **شركات التكنولوجيا**، بخفض مخصصات الاهتلاك في القوائم المالية[2]، لتضخيم الأرباح لركوب موجة الذكاء الاصطناعي. حيث يتم خفض حجم مصروفات الاهتلاك عبر تقدير دورة حياة أطول للرقائق والخوادم، وهو أحد أكثر أشكال الاحتيال شيوعًا، فشراء رقائق وخوادم إنفيديا على دورة منتج من ٢–٣ أعوام لا يبرر تمديد العمر الافتراضي لمعدات الحوسبة، وهذا ما فعله جميع الشركات ذات المهارات المرتفعة جداً (الهايبرسكيلرز). وبذلك سينخفض الاهتلاك ب ١٧٦ مليار دولار بين عامي ٢٠٢٦ و ٢٠٢٨، وهذا مآله؛ تضخيم الأرباح المعلنة عبر القطاع التكنولوجي، وخاصة شركتي أوراكل وميتا، مما سينعكس بزيادة أرباحهما بنسبة تصل إلى ٢٧٪ و ٢١٪ على التوالي بحلول ٢٠٢٨.

(٢) تحسين صافي الأرباح المستقبلية:

يكون ذلك بتخفيض أرباح الفترة الحالية بتخفيض إيراداتها، أو تضخيم مصروفاتها. وبالتالي ترحيل أرباح الفترة الحالية الى فترات قادمة؛ حيث تقوم الإدارة بالمسارعة في إثبات مصروفاتها (غير المستحقة) التي تخص فترات مقبلة في حسابات الفترة الحالية لكسب الوقت بإظهار أرباح مستقبلية أكبر؛ مما يعكس انطباعًا عن جودة عملها.

وأغلب الحالات أن هذه الأفعال مصدرها مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية، فكلاهما أو أحدهما يصادر الشركة لمصلحته فيسيطر عليها، متناسيًا أن عمله يقوم على أساس الوكالة عن المساهمين، وذلك بهدف:

---

[1] CNBC عربية، ٨-١٢-٢٠١٥، رابط.
[2] العربية نت، ١٢ نوفمبر، ٢٠٢٥، رابط،

- تحسين صورة الإدارة.
- التلاعب بأسعار أسهمها.
- رفع مكافآت مجلس إدارتها.
- رفع تعويضات إدارتها التنفيذية.

والقاعدة أنه: كلما ازدادت الفضائح المالية، أصاب السوق مزيدٌ من القلق، وقد يؤدي ذلك إلى زعزعتها، ليفقد أصحاب المصلحة الثقة بها في المدى المتوسط والطويل.

بعض صور الاحتيال المحاسبي والمالي:

١. تسجيل الإيرادات المستحقة لسنوات تالية في السنة الحالية؛ للإيحاء بأن الإدارة تحافظ على ثبات مستوى إيراداتها على مدار عدة فترات.
٢. تسجيل إيرادات وهمية لتضخيم الإيرادات، كمتحصلات بيع الأصول الثابتة، أو إعادة تبويب بعض أرصدة الميزانية، لإظهار إيرادات وهمية.
٣. ترحيل مصروفات تخص العام الحالي لأعوام تالية، كرسملة بعض المصروفات التشغيلية وعدم تحميلها على قائمة الدخل للفترة الحالية لاهتلاكها خلال فترات قادمة، أو خفض احتياطات ومخصصات بعض الأصول.
٤. تسجيل بعض المصروفات التي تخص فترات مستقبلية خلال الفترة الحالية؛ وذلك لإظهار البيانات المالية للفترات المستقبلية بصورة أفضل.
٥. تسجيل قيمة المتحصلات النقدية كتحصيلات آجلة، كالبائع الذي يقبض نقداً ويسجل مبيعاته آجلاً، فيستفيد من السيولة باستثمارها.

ومثل هذه القضية أُكتشفت إثر انهيار سعر الذهب في سورية في تسعينيات القرن الماضي، حيث وقع محصلّو الضرائب في حماة في فخ السيولة، وقد تبين أنهم يستفيدون من الاحتفاظ من التحصيلات النقدية، بتأخير إيداعها في الخزينة، ليُضاربوا فيها بالذهب، وبعد انهيار سعر الذهب، وقع أغلبهم في عجز السيولة، فانكشفت القضية.

ومثلها أيضاً، حصلت في بنك بارينجز عام ١٩٩٥ حيث دخل موظف البنك في سنغافورة بمراهنات غير مصرح بها على العقود الآجلة، أدت لخسارة ١.٣ مليار دولار وإفلاس البنك.

٦. تم ضبط شخص يجمع تبرعات لصالح جمعية خيرية شهيرة تجمع تبرعاتها عادة من خلال إيداع المتبرعين لتبرعاتهم في مقر الجمعية نفسها دون تعيين محصلين مخصصين. فجهَّز المزور إيصالات مزورة، قبض بموجبها من المتبرعين، ووضع المتحصلات في جيبه، وبعد ورود عدة إخباريات للجمعية بهذا الخصوص، تمت متابعة القضية وتم اعتقال الشخص المحتال.

٧. التلاعب بمتحصلات الديون المعدومة دون إجراءات رسمية وشفافة بالتواطؤ بين إدارة الحسابات والإدرة المالية وإدارة المبيعات.

وكذلك فعلت عملاق الطاقة إنرون عام ٢٠٠١ بتشكيل كيانات وهمية إخفاء ديونها وتضخيم أرباحها ما تسبب بانهيارها، وانهيار العديد من البنوك ذات العلاقة. وكانت شركة المحاسبة العملاقة آنذاك أرثر أندرسون هي اللاعب الرئيس في تلك الفضائح.

٨. تسوية بعض المشتريات أو المبيعات بفواتير صورية والتلاعب بالكميات أو بالأسعار.

وقد فعلها عملاق المصارف في العالم ليمان براذر عام ٢٠٠٨ عندما باع سندات قليلة الجودة مرتبطة بالقروض العقارية شديدة الخطورة فساهم في إحداث الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ وأفلس المصرف الذي كان رمزاً من رموز الرأسمالية.

٩. التلاعب في جداول الرواتب والأجور بإدراج أسماء وهمية لعمال أو باستخدام فئات أجر أعلى من الحقيقة واختلاس المبالغ المقابلة. أو إضافة ساعات عمل إضافي وهمية، أو عدم احتساب حسميات الغياب، أو عدم حسم السلف والاقتطاعات على الموظف. وهذه التلاعبات تكون أكبر مع العمال المياومين كما هو الحال في المطاعم وبعض أعمال المقاولات.

ومثلها فضيحة لايبور عام ٢٠١٢ حيث قامت مجموعة من البنوك الكبرى بالتواطؤ والتلاعب في سعر الفائدة المعياري لعدة سنوات بهدف تعظيم أرباحها، وهذا ما ادى للتخلي عن هذا المؤشر عام ٢٠١٧ نهائيًا.

١٠. وجود حساب صوري ضمن شجرة الحسابات يتم فيه معالجة أرصدة مدينة ودائنة تُخفي مبالغ يتم التصرف فيها، بحيث يُصفّر الحساب نهاية الفترة المحاسبية بطريقة ما إذا لم يتم كشفه.

١١. تقديم تقارير محاسبية لفض نزاعات صادرة عن مكتب محاسبة معتمد، ثم يتبين وجود تقارير أخرى، بالتاريخ والموضوع نفسه بمبالغ مختلفة.

١٢. التلاعب بأسعار صرف الصفقات الجارية على مدار العام، أو التلاعب بدفعات الشركاء والعملاء.

١٣. لجوء الشركاء في شركات الأشخاص إلى سحب مبالغ من السيولة كمسحوبات شخصية بشكل مستمر، وحقيقة الأمر أنه يسحب جزءا من رأسماله، خاصة إذا كان النظام الداخلي غافلاً عن ذلك أو أنه غير موجود. والحال نفسه يكون بتأخر بعض الشركاء بسداد رأسمالهم للاستفادة من السيولة بين يديه، دون الشركة، فيحرمها من السيولة ويستفيد هو منها.

إن ما ينجم عن الغش بأنواعه، هو أكل لأموال الناس بالباطل، وهو سُحت محرم، وقد نهى الله تعالى عن ذلك مرتين:

- أشار الله تعالى في الأولى للرشوة بوصفها أداة الغش والفساد، بقوله جل شأنه: **وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ** (البقرة: ١٨٨).
- أشار الله تعالى في الثانية إلى الحيل لتحقيق الكسب غير المشروع في التبادل بين الناس، بقوله جل شأنه: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ۚ وَلَا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا** (النساء: ٢٩).

الحلول المقترحة:

١. استخدام العمالة القوية والأمينة، وقد سطَّر القرآن الكريم قاعدة اختيار العمالة، بقوله تعالى: **إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ** (القصص: ٢٦). وذلك باستخدام المحاسبين والماليين من ذوي الكفاءة، مع ضرورة وجود حد أدنى من الخبرة المحاسبية عند الشركاء تجنبًا للتلاعب بهم، وهذا من صفات القوة العلمية والمهنية، ثم اختيار العاملين الأقوياء فنيًا وعلميًا إضافة لنزاهتهم وأمانتهم.

٢. يكتمل الاستخدام الجيد، بتركيز العمال والموظفين، على الالتزام بتطبيق الإفصاح والشفافية، ومتابعة نشر عناصرها بشكل واضح ومُثبت، وإتاحة بياناتها للغير دون فقدان الخصوصية بكل تأكيد.

٣. تُعدُّ الحوكمة عمومًا، والحوكمة المالية خصوصًا، واجبة التحقق والتطبيق في مختلف مراحل العمل المحاسبي، لأنها تُكمل العمل الرقابي، بل هي تمثل الرقابة السابقة.

٤. إيجاد أنظمة رقابية مُحكمة تكون قائمة على حُسن سير العمل، فالأمانة التي وُكّل بها العمال والموظفون لا تكتمل إلا بإحكام الرقابة: أثناء عملهم، وبالرقابة اللاحقة، قال تعالى: **وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا ۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ** (آل عمران: ٧٥).

٥. تعدُّ الأتمتة المتكاملة المحاسبية منها والمالية، الحل الأمثل، لتجاوز أغلب عقبات الاحتيال المحاسبي والمالي بمختلف أشكاله. ولأجل ذلك لابد من:

- استخدام برامج تعتمد تطبيق المعايير المحاسبية.
- اختيار مكاتب مراجعة خبيرة.
- استخدام برامج محاسبية تتضمن تقنيات لغة الإفصاح المالي والمحاسبي XBRL. مما يسمح بإصدار التقارير لمن تلزمه بتوليدها عبر موقع الشركة الإلكتروني Website، ومراجعتها وتحليل محتواها المالي بشكل آلي من خلال تقنيات XARL التابعة للغة الإفصاح المالي والمحاسبي نفسها. ويبقى موضوع السرية والخصوصية Privacy مُصان من خلال تصدير لغة XBRL لتقاريرها للطرف الآخر بصيغ منفصلة ومستقلة، لا تسمح للمستفيد من الولوج لسجلات الشركة الأساسية.
- الابتعاد عن برامج المحاسبة التي تسمح بإلغاء القيود المحاسبية أو تعديلها، بطريقة الحذف النهائي ولو كانت مجازة بتفويض الأطراف الأعلى في الهيكل الإداري.
- استخدام تقنيات التفويض والمصادقة Authentication المدعومة بمستويات متعددة من كلمات السر وأسماء المستخدمين وعدم التهاون في التزام المستخدمين جميعهم بهذه التقنية.
- اصدار الفواتير والإيصالات من خلال برامج المحاسبة نفسها وتزويد المحصلين وموزعي البضائع بأجهزة مخصصة مربوطة عبر الشبكات بقاعدة بيانات الشركة، تتضمن أنظمة التتبع GPS التي تحدد المكان والزمان، مع المحافظة على القبض والدفع عبر الحسابات المصرفية وتقليل التعامل النقدي Cash ليكون للنثريات وما شابهها فقط.

- ربط قيود النظام الداخلي، كمؤشرات ضمن النظام المحاسبي والمالي لمنع التجاوزات وخاصة في الشركات العائلية حيث تضيع خيوط وحدود المسؤولية.
- تطوير نماذج رياضية للتنبؤ بالإعسار، لأن الإعسار ونقص السيولة يُمهدان للإدارات بالتفكير بالاحتيال المحاسبي لتغطية فشلهم، ومثل هذه النماذج الاستباقية تساعد في ضبط الاحتيال قبل وقوعه.

إن الخطوات ٢ و ٣ و ٤ و ٥ لن تمنع حدوث التلاعب والغش بشكل نهائي، والشاهد في ذلك، فضيحة بنك أتش بي سي عام ٢٠١٢، وكان سببها فشل البنك في تطبيق ضوابط كافية لمكافحة غسيل الأموال رغم التقنيات التي يملكها، والخبراء الذين يوظفهم، مما سمح لمهربي المخدرات وممولي الإرهاب تحويل مليارات الدولارات عبر النظام المالي للبنك. وبناء عليه: تُعدُّ الخطوة رقم ١ ركيزة أساسية يُبنى عليها ولا يصح تجاوزها، وهذا يستلزم بناء موارد بشرية مخلصة تخشى الله في عملها، كما تخشى الضوابط والعقوبات، فالوازع الديني ينمي الرقابة الذاتية والفردية لإيمان أصحابه بوجود إله رقيب سيحاسب الجميع على ما اقترفوه من أعمال.

وهذا معنى قول عمر رضي الله عنه، الذي ابتكر عمل المحتسب وطبقه: يزع الله بالسلطان ما لا يزع بالقرآن.

حماة (حماها الله) بتاريخ ٢٥ جمادى الثانية ١٤٤٧ هـ الموافق ١٦ كانون ١ / ديسمبر ٢٠٢٥ م

للمزيد يُراجع:

- كتابنا: لغة الإفصاح المالي والمحاسبي XBRL، رابط.
- كلمة رئيس التحرير: مشكلات القياس في ظل فساد النقد وكساده، العدد ٤٤–٢٠١٦، رابط.
- كلمة رئيس التحرير: الغش المحاسبي – توشيبا كحالة دراسية، العدد ٤٥–٢٠١٦، رابط.
- كلمة رئيس التحرير: المدقق المالي الجنائي في الأموال الخبيثة والأموال المغسولة، العدد ٨٣–٢٠١٩، رابط.